

وسط ارتفاع 8 قطاعات

مؤشرات البورصة «تباين».. والعام ينخفض 20.09 نقطة



جلسة متباينة للبورصة

مرتفعاً تصدر سهم "عمار" القائمة الخضراء بـ18.85%، بينما جاء "أولى تكافل" على رأس تراجعات الأسهم البالغ عددها 43 سهماً بنحو 20.14%، واستقر سعر 15 سهماً. وجاء سهم "أجيليتي" المرتفع 5.59% على رأس نشاط التداول على المستويات كافة بحجم بلغ 64.14 مليون سهم، وسيولة بقيمة 19.35 مليون دينار.

تداولات في تلك الأثناء بقيمة 56.12 مليون دينار، وزعت على 186.19 مليون سهم، بتنفيذ 17.35 ألف صفقة. وشهدت الجلسة ارتفاعاً بـ8 قطاعات على رأسها المنافع بـ4.11%، بينما تراجعت 4 قطاعات أخرى في مقدمتها الرعاية الصحية بـ1.76%، واستقر قطاع التكنولوجيا وحيداً. ومن بين 63 سهماً

تداول 138,9 مليون سهم عبر 13988 صفقة بقيمة 50ر19 مليون دينار (نحو 153 مليون دولار). في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 68ر13 نقطة ليبلغ مستوى 5751ر66 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 1ر20 في المئة من خلال تداول 44 مليون سهم عبر 2794 صفقة نقدية بقيمة 5ر6 مليون دينار (نحو 17 مليون دولار). سجلت البورصة

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 50,01 نقطة ليبلغ مستوى 5832ر23 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر86 في المئة من خلال تداول 47ر2 مليون سهم عبر 3366 صفقة نقدية بقيمة 5ر9 مليون دينار (نحو 17ر9 مليون دولار). وانخفض مؤشر السوق الأول 39ر61 نقطة ليبلغ مستوى 7529ر63 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر52 في المئة من خلال

تباينت المؤشرات الرئيسية للبورصة عند إغلاق تعاملات أمس الأربعاء، وسط ارتفاع لـ8 قطاعات. وشهدت الجلسة انخفاض مؤشراها العام 20ر09 نقطة ليبلغ مستوى 6910ر12 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر29 في المئة. وتم تداول 186ر19 مليون سهم عبر 17354 صفقة نقدية بقيمة 56ر12 مليون دينار (نحو 17ر16 مليون دولار).

عمومية شركة الصناعات تقر توزيع 10 فلوس نقداً

في التعامل مع الأطراف ذات الصلة حتى تاريخ انعقاد الجمعية العامة القادمة عن السنة المالية 2024، وتعيين هند عبدالله حمد السريع، من مكتب جرانت فورنتون - القطامي والعيان وشركاهم مراقب حسابات الشركة للسنة المالية 2024. وحسب آخر بيانات مالية معلنه، حققت شركة "الصناعات الوطنية" تراجعاً في أرباح عام 2023 بنسبة 12.25% لتسجل ربحاً بقيمة 3.85 مليون دينار، مقابل 4.38 مليون دينار ربح عام 2022.

وإخلاء طرفهم وإبراء ذمتهم عن تعاملاتهم خلال 2023، وفوضت المجلس في شراء أو بيع ما لا يتجاوز 10% من أسهم الشركة. واعتمدت الجمعية تقارير مراقب الحسابات، ومجلس الإدارة، والحكمة، والبيانات المالية الشركة وحساب الخسائر والمخالفات التي رصدتها الجهات الرقابية على الشركة للسنة المالية 2023. كما وافقت على التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات الصلة خلال السنة المالية 2023، وتفويض مجلس الإدارة

صادقت الجمعية العامة العادية لشركة الصناعات الوطنية، على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 10% من القيمة الاسمية وبواقع 10 فلوس نقداً. ووفق بيان للبورصة، فإن الأرباح تستحق للمساهمين المقيدون في سجل مساهمي الشركة كما في نهاية يوم الاستحقاق الموافق 9 مايو، على أن يتم توزيعها يوم 15 من نفس الشهر. كما وافقت على اعتماد 150 ألف دينار مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة،

«أسواق المال» تلغي ترخيص نشاط لـ «كفيك للوساطة»

قائمة الأنشطة محل الترخيص في سجل الأشخاص المرخص لهم لدى الهيئة.

وجاء القرار أيضاً بناء على قرار الجمعية العمومية غير العادية لشركة كفيك للوساطة المالية المتعددة بتاريخ 21 مارس 2024 بالموافقة على تعديل الأعراس التي تأسست من أجلها الشركة طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (15) لسنة 1960، والتأشير بما تقدم لدى إدارة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة. كما يأتي مستند القرار رقم (24) لسنة 2023 بشأن تعديل صلاحيات الاعتماد النهائي لإجراءات عمل قطاع الإشراف الصادر في 12 فبراير 2023.



هيئة أسواق المال

إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتها؛ وعلى طلب شركة كفيك للوساطة المالية لإلغاء بعض أنشطة الأوراق المالية لتعديل

المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية. يأتي ذلك القرار بعد الإطلاع على القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن

إنشاء هيئة أسواق المال، وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، وذلك عن الفترة الزمنية السابقة لنافذ هذا القرار. ودعت الجهات

أصدرت هيئة أسواق المال، القرار رقم (49) لسنة 2024 بشأن إلغاء ترخيص نشاط مدير محفظة الاستثمار لشركة كفيك للوساطة المالية، وتعديل قائمة الأنشطة محل الترخيص في سجل الأشخاص المرخص لهم بالهيئة.

وقالت الهيئة إن الشركة تبقى شخصاً مرخصاً له لباقي أنشطة الأوراق المالية محل الترخيص والمقيدة في سجل الأشخاص المرخص لهم؛ وفقاً للترخيص الصادر لها من قبل هيئة أسواق المال.

وتابعت: "تستوفي الشركة كافة الالتزامات القانونية المقررة بموجب القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن

فائض الكويت التجاري مع اليابان يتراجع 12.4 في المئة

أظهرت بيانات حكومية يابانية تراجع فائض الميزان التجاري للكويت مع اليابان في مارس الماضي بنسبة 12ر4% في المئة مقارنة بذات الفترة من العام الماضي ليصل إلى 106ر2 مليار ين ياباني (685 مليون دولار أمريكي) وذلك في أول انخفاض خلال شهرين.

وأشارت البيانات إلى أن الميزان التجاري العالمي لليابان عاد إلى الفائض في مارس الماضي بقيمة 366ر5 مليار ين ياباني (2ر4 مليار دولار أمريكي). وذكرت أن الصادرات اليابانية ارتفعت بنسبة 7ر3 بالمئة مقارنة بالعام السابق مدفوعة بشكل رئيسي بمنتجات السيارات وقطع غيار أشباه الموصلات الإلكترونية والسفن.

وأضافت أن إجمالي الصادرات الكويتية إلى اليابان انخفض بنسبة 14ر2 في المئة على أساس سنوي ليصل إلى 128ر4 مليار ين ياباني (829 مليون دولار أمريكي) وهو أول انخفاض منذ شهرين وانخفضت الواردات من اليابان أيضاً بنسبة 21ر8 في المئة لتصل إلى 22ر2 مليار ين ياباني (143 مليون دولار أمريكي) بانخفاض للشهر الرابع على التوالي.

مؤكداً على أهمية دور المسؤولية الاجتماعية للشركات

«المركز» يواصل دعم المساعدات الإنسانية للاجئين

والمؤسسات القوية. ولطالما كان "المركز" دوراً فاعلاً في دعم مجتمعات اللاجئين، وتحسين ظروف معيشتهم، وتخفيف معاناتهم، وبث الأمل في نفوسهم، وذلك استناداً لاستراتيجيته للمسؤولية الاجتماعية المبنية على ثلاث ركائز هي: بناء القدرات البشرية، وموامة بيئة العمل مع أفضل معايير الحوكمة المؤسسية، وتفعيل مبادئ الحوكمة الرشيدة في بيئة الأعمال، والذي يدعم ريادة الشركة في مساعدة المجتمعات الأكثر احتياجاً، والمساهمة في النمو الاقتصادي في الكويت وخارجها.



لقطة جماعية من الملتقى

ويستعي "المركز" لترسيخ الدور المحوري للقطاع الخاص بالمساهمة في دعم المجتمعات، وذلك من خلال التعاون المستمر مع العديد من المؤسسات العالمية كمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالإضافة إلى عدد من المنظمات غير الربحية الفاعلة محلياً وإقليمياً وعالمياً، من أجل تعزيز الدعم المقدم للمبادرات والأنشطة الإنسانية التي تهدف لرفع جودة الحياة، وتحقيق تغيير إيجابي طويل الأمد.

تهدف لتحسين الظروف المعيشية للاجئين وتلبية احتياجاتهم الأساسية مثل موارد الماء والغذاء والمأوى. وتجسد الشراكة المستمرة دور "المركز" ومسؤوليته تجاه مبادرات المفوضية الشاملة والفعالة المتوافقة مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، خاصة الأهداف (1) القضاء على الفقر، (2) القضاء على الجوع، (3) تعزيز الصحة الجيدة والرفاه، (6) تأمين موارد المياه النظيفة والصرف الصحي، (16) تعزيز السلام والعدل

دعمه للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وذلك في مسعى لاستمرار تقديم الدعم الإنساني وخاصة لأسر اللاجئين والمجتمعات الأكثر احتياجاً وفقاً لاستراتيجية الشركة للمسؤولية الاجتماعية. وتعود الشراكة المثمرة بين "المركز" والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى العام 2019، حيث ساهم "المركز" حتى اليوم في تقديم المساعدات الإنسانية لحوالي 3,565 فرداً من 713 عائلة، إلى جانب البرامج الإنسانية التي

الوطنية. وتندرج أنشطة مشاركاتنا ورعاباتنا ونبرعاتنا في مجال العمل الخيري تحت ركيزة بناء القدرات البشرية والتي بدورها تعكس حرصنا على التعاون مع العديد من المؤسسات الغير الربحية للمساهمة في تمكين التقدم المستدام والحفاظ عليه من خلال تطوير المهارات والقدرات الفردية، بالإضافة إلى تعزيز الدعم المقدم للمبادرات والأنشطة الإنسانية التي تهدف لرفع جودة الحياة، ويواصل "المركز"

تأكيداً على دوره الفاعل وحرصه على دعم المجتمعات التي يعمل فيها وينتمي إليها، شارك المركز المالي الكويتي "المركز" في الملتقى والجلسة النقاشية بعنوان "مساهمة العمل الخيري الإسلامي في الاستجابة لأزمات النزوح"، بتنظيم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون مع بيت الزكاة الكويتي، وبتوجيه ودعم من حمد سليمان المشعان، مساعد وزير الخارجية للتنمية والتعاون الدولي وبحضور عدد من مثلي الجهات الحكومية والقطاع الخاص والسلك الدبلوماسي والهيئات الخيرية الشريكة للمفوضية. وشارك في الحدث عبداللطيف النصف، العضو المنتدب - إدارة الثروات وتطوير الأعمال في "المركز"، حيث تناول أهمية العمل الإنساني ودور المسؤولية الاجتماعية للشركات، قائلاً: "يسعى "المركز" دائماً إلى المساهمة بدور إيجابي في خدمة المجتمع وبناء اقتصاد قوي ومستدام في الكويت، ومنا هنا يأتي دور المسؤولية المجتمعية للشركة للمساهمة في تنمية المجتمع والاقتصاد

عمومية "مبرد" تقر توزيع 818.46 ألف دينار نقداً

أقرت الجمعية العامة العادية لشركة مبرد القابضة توزيع 5% من القيمة الاسمية للسهم وبواقع 5 فلوس لكل سهم أرباحاً نقدية وبإجمالي 818.46 ألف دينار عن 2023.

ووفق بيان لبورصة الكويت، وافقت العمومية على الجدول الزمني المتضمن تواريخ الاستحقاق والتوزيع فيما يتعلق بالأرباح النقدية، على أن يكون تاريخ الاستحقاق بعد 15 يوماً من انعقاد العمومية والتوزيع بعد 10 أيام.

كما صادقت العمومية على استقطاع 10% من الأرباح الصافية للاحتياطي الإجمالي بقيمة 204.78 ألف دينار، ومكافأة مجلس الإدارة بقيمة 30 ألف